الأحزاب السياسية في سورية

الأهمية والأدوار والتحديات

مدخل

أظهرت التجربة التاريخية السورية وجود الأحزاب السياسية بوصفها فاعلاً مستمراً في الحياة السياسية، إلا أن طبيعة حضورها ودرجة استقلالها اختلفا باختلاف المراحل السياسية. وقد أدى انتقال النظام الحزبي من التعددية السابقة إلى نموذج الهيمنة الحزبية إلى إنتاج تجارب مختلفة في علاقة الأحزاب بالدولة والمجتمع، لذلك فإن بناء نظام حزبي جديد لا يستلزم مجرد زيادة عدد الأحزاب، وإنما يتطلب معالجة طبيعة العلاقة بين الحزب والدولة والمجتمع، وتحديد أدوار الأحزاب السياسية في المجتمع. وتنطلق هذه الدراسة من السؤال التالي:

كيف يمكن أن تساهم الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي خلال المرحلة الانتقالية السورية؟ وكيف يمكن تنظيم مشاركتها في الحياة السياسية بشكل يضمن تحقيق التعددية السياسية ويحافظ على الاستقرار ومرونة عمل مؤسسات الدولة؟

مفهوم الأحزاب السياسية وأدوارها

أولاً: تعريف الأحزاب السياسية

يرى مفكرو علم الاجتماع أن الاجتماع البشري هو ظاهرة ملازمة للطبيعة الإنسانية، إذ يعزز التواجد في جماعة شعور الأمان لدى الإنسان، كما تساهم الجماعة في مساعدة الإنسان على توفير احتياجاته الأساسية.**ابن خلدون** تحدث في مقدمته عن الطبيعة البشرية والتجمع بوصفه شكلاً من أشكال الأمان الاجتماعي، وأن "الإنسان مدني بالطبع" يحتاج إلى التواصل والاجتماع مع الأفراد لمساعدته في حياته ويدفع عدوان بعضهم عن بعض. ويُبنى هذا الاجتماع على روابط القرابة (العصبية) والعادات والتقاليد، ويستند هذا الاجتماع بدرجة أقل إلى الاحتكاك اليومي، والتعاون بين أفراد المجتمع الواحد[1].

ويؤكد **إيميل دوركايم** أن المجتمع البشري ليس مجرد أفراد بل هو كيان مستقل يرتكز على التعاون والتكامل وتقسيم الأعمال، وقد ميز دوركايم في هذا السياق بين التضامن الآلي الذي يرتبط بدرجة أكبر بالتشابه بين أفراد الجماعة، والتضامن العضوي الذي يرتبط بتقسيم العمل والاعتماد المتبادل بين الوظائف المختلفة.

وتتطور الأسس والروابط التي تجمع الأفراد، إذ يميز **فرديناند تونيز** بين نمطين أساسيين من العلاقات الاجتماعية؛ أولهما **الجماعة Gemeinschaft** الذي تقوم فيه الروابط على القرابة والقرب الاجتماعي والروابط التقليدية، وثانيهما **المجتمع التعاقدي Gesellschaft** الذي تتسم فيه العلاقات بدرجة أكبر من التنظيم والانفصال النسبي بين الأفراد، وتبرز فيه الإرادة والمصلحة والعلاقات المنظمة[2]، وهذه الخصائص يمكن ملاحظتها في أشكال التنظيمات الحديثة ومنها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

وبناءً على ما سبق، فإن أسس وروابط التجمع البشري تطورت مع تطور المجتمع وتنوع المجالات فيه. فلم تعد القرابة والعادات والتقاليد كافية لتأمين متطلبات حياة الإنسان، بل أصبحت الأهداف والمصالح المشتركة والرؤى المتقاربة قادرة على إقامة تجمع بشري. إذ إن روابط التجمع الإنساني قد تطورت ولم تعد تقتصر على القرابة والانتماء إلى عائلة واحدة، مما أسس مع تطور المجتمعات إلى ظهور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي تستند إلى مصالح مشتركة وأهداف واحدة.

---

[1] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2025). مقدمة ابن خلدون. دار الفجر للطباعة والنشر. ص149.

[2] Tönnies, F. (2001). *Community and civil society* (J. Harris, Ed.; M. Hollis, Trans.). Cambridge University Press.

استند **موريس دوفرجيه** في تعريفه للأحزاب السياسية على تعريف **بنجامان كونستان** عام 1816م، الذي عرف الحزب بأنه "اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها".[3] ويقوم الأفراد بوضع موارد بصفة مشتركة في خدمة مبادرات وأعمال على المسرح السياسي، وتعطي هذه المشاريع حداً أدنى من الصفة المؤسساتية.

وعرف **فيليب برو** الأحزاب السياسية بأنها منظمات ثابتة نسبياً، تعبئ دعامات جماهيرية بهدف المشاركة مباشرة في السلطة السياسية على المستوى المركزي أو المحلي.[4]

ورأى **إسماعيل سعد** الأحزاب السياسية بأنها اتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من الأهداف والمبادئ يبتغون من إنجازها تحقيق الصالح العام أو على الأقل تحقيق مصالح أعضاء الحزب، وهم أساساً فئة من فئات الشعب؛ فالحزب في هذا السياق أداة تقوم جماعة باستخدامها لتحقيق أهداف عامة، فضلاً عن تحقيق المصالح للأفراد من أعضاء الحزب.[5]

استناداً للتعريفات السابقة، ترتكز الأحزاب السياسية إلى عناصر أساسية تتمثل في وجود مجموعة من الأفراد يمثلون طبقة اجتماعية أو قضية أو إيديولوجية معينة، يطمحون لتحقيق أهداف مشتركة، من خلال السعي للمشاركة في الحياة السياسية، وبناء قاعدة جماهيرية عن طريق العمل المدني والمجتمعي، مما يجعل الناس يثقون بأن الحزب السياسي يمثلهم في البرلمان، ويصوتون في الانتخابات لمرشحي الحزب.

ظهرت جذور الأحزاب السياسية الحديثة مع تطور النظم التمثيلية والبرلمانية في أوروبا، ولا سيما في بريطانيا، حيث تبلورت الانقسامات بين تياري الويغ والتوري منذ أواخر القرن السابع عشر وترسخت خلال القرن الثامن عشر. غير أن الأحزاب الحديثة، بمعنى التنظيمات المستقرة المرتبطة بالانتخابات والبرلمان، تطورت بصورة أوضح خلال القرن التاسع عشر مع اتساع حق الاقتراع وتنامي المنافسة الانتخابية.[6]

---

[3] دوفرجيه، موريس، (2011)، *الأحزاب السياسية*، ترجمة: علي مقلد، عبد المحسن سعد، مصر: القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص2.

[4] برو، فيليب،(1998)، *علم الاجتماع السياسي*، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، لبنان: بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 356.

[5] سعد، إسماعيل علي، (1983)، *المجتمع والسياسية: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم*، مصر: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 229.

[6] UK Parliament, *"Whigs and Tories," Living Heritage of Parliament؛History of Parliament, "Party in Eighteenth-Century Politics,"* 2021.

وفي مراحلها الأولى، برزت في أوروبا وأميركا ما يعرف بأحزاب الأطر أو الكوادر، وهي تنظيمات محدودة العضوية تقودها النخب البرلمانية والاجتماعية، وتعتمد على اللجان الانتخابية وشبكات الأعيان أكثر من اعتمادها على العضوية الواسعة أو التعبئة الشعبية. ثم أدى اتساع المشاركة السياسية وظهور الحركات العمالية والاشتراكية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين إلى نمو الأحزاب الجماهيرية، التي اتسمت بتنظيم أوسع وقواعد عضوية أكثر كثافة وقدرة أكبر على التعبئة.[7]

وبعد الثورة الروسية عام 1917، تطورت لدى الأحزاب الشيوعية أشكال مركزية ومنضبطة من التنظيم والتعبئة، كما اعتمدت الحركات الفاشية والنازية لاحقاً وسائل واسعة للتعبئة السياسية والجماهيرية، وإن اختلفت بنيتها وأهدافها الأيديولوجية عن الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية.[8]

واختلف شكل الأحزاب في الدول التي كانت تعاني من استعمار، بسبب وجود حركات تحرر ضد الاستعمار والتي اتخذت طابعاً سرياً، ثم اتخذت شكل الأحزاب الجماهيرية التي اعتمدت على القيادات الكاريزمية، مما جعل هذه الأحزاب تتخذ طابعاً مختلفاً في خطابها السياسي وهيكلها التنظيمي عن الأحزاب الغربية.

وبناءً على ما سبق، تعتمد الدراسة الحزب السياسي بوصفه **تنظيماً سياسياً مؤسسياً وعلنياً، يقوم على مجموعة من الأعضاء والمبادئ والبرامج المشتركة، ويسعى إلى التعبير عن مصالح وتوجهات سياسية محددة، والمشاركة في إدارة الشأن العام والوصول إلى السلطة أو التأثير في ممارساتها عبر الوسائل السياسية والمؤسسية السلمية، ضمن إطار قانوني ينظم نشاطه.**

وبرزت في سورية الأحزاب الجماهيرية بشكل رئيسي، التي تعتمد على أعضاء الحزب في نشر أفكار وإيديولوجيا الحزب والنشاط الحزبي في المجتمع، وعكست الأحزاب السياسية السورية في مختلف المراحل الرؤى الشعبية المختلفة في المجتمع، وسعت لتطبيق هذه الرؤى في سياساتها، بدءاً من المطالبة بالإصلاح السياسي والمساواة بين المواطنين الأتراك والعرب في الدولة العثمانية، ثم في أواخر عهد الدولة العثمانية أصبحت الأحزاب تطالب بالاستقلال. وشهدت سورية ازدياد نشاط الأحزاب السياسية في عهد الانتداب الفرنسي، ومن ثم المطالبة بالدستور وغيرها. وتنوعت الأسس الفكرية للأحزاب السورية، ما بين القومي والاشتراكي والشيوعي والإسلام السياسي، فكانت الساحة السياسية الحزبية السورية غنية بالأفكار والرؤى حول الدولة والمجتمع السوريين. إلا أن الحياة السياسية الحزبية

---

[7] برو، فيليب، مرجع السابق، ص 356.

[8] Hobsbawm, Eric. *Age of Extremes: The Short Twentieth Century, 1914–1991*. London: Michael Joseph, 1994.

لاحقاً شهدت هيمنة حزب واحد، وتعددية شكلية، وجموداً سياسياً منذ إنقلاب حزب البعث عام 1963.

ثانياً: أدوار ووظائف الأحزاب السياسية

تستحوذ الأحزاب على قدر كبير من الأهمية في الحياة السياسية تبعاً للدور الذي تقوم به في المجتمع في إطار سعيها للمشاركة السياسية، فالأحزاب السياسية تعمل من خلال التواصل مع الناس في المجتمع على تأطيرهم وتوعيتهم سياسياً للمشاركة في السياسة والانتخابات.

تعمل الأحزاب السياسية على **تنظيم وتوجيه الرأي العام**، وبحسب موريس دوفرجيه فإن الأحزاب "تخلق الرأي العام بقدر ما تمثله وهي تكونه أكثر مما تشوهه"، فبدون أحزاب تكون هناك اتجاهات مبهمة ومتعددة تتعلق بالمزاج والتربية والعادات والوضع الاجتماعي، وتسهم الأحزاب في تجميع المصالح والتوجهات الفردية ضمن برامج وخطابات سياسية منظمة، وهذه الوظيفة تتيح وجود انتخابات وتمثيل سياسي كانا غير ممكنين لو بقيت الآراء والمواقف الفردية والشخصية اللامتناهية[9]. فضلاً عن إعداد وتكوين النخب السياسية لتولي المسؤوليات والمناصب العامة، والتي تعد من أهم وظائف الأحزاب.

ولا يقتصر تأثير الأحزاب السياسية على توجيه الرأي العام وصياغة المواقف السياسية، وإنما تتأثر هي الأخرى باتجاهات المجتمع وتغير أولوياته ومطالبه. فالحزب، بحكم سعيه إلى بناء قاعدة جماهيرية والحصول على ثقة المواطنين وأصواتهم، يصبح مطالباً بمتابعة القضايا التي تشغل المجتمع والاستجابة للمطالب الاجتماعية والسياسية المتغيرة، ثم إعادة صياغتها ضمن برامجه وخطاباته السياسية. وقد عكست التجربة الحزبية السورية، في مراحل مختلفة، ارتباط برامج الأحزاب بأيديولوجياتها من جهة وبمطالب المجتمع من جهة أخرى، إذ عملت الأحزاب على تأطير هذه المطالب وتنظيمها في صورة برامج سياسية [10]

وتضطلع الأحزاب السياسية بدور **الرقابة على الأداء الحكومي**، من خلال رصد أوجه القصور وتسليط الضوء على مواطن الخلل، وطرح المقترحات الكفيلة بمعالجتها، بما يتيح توسيع مسارات المشاركة السياسية ويعزز مسؤوليتها المجتمعية. كما توفر الأحزاب قنوات مؤسسية للتعبير عن المطالب والخلافات السياسية، بما يسهم في إدارتها ضمن الأطر السياسية والقانونية، ويحد من احتمالات تحولها إلى أشكال غير مؤسسية من الصراع

---

[9] دوفيرجيه، موريس، مرجع سابق، ص 379.

[10] Giorgio Malet & Cyrille Thiébaut, *"Silent responsiveness: How public opinion affects party discourse on wedge issues",* European Journal of Political Research, 2024.

وتعد الأحزاب السياسية **ساحة للجدال السياسي** تبنى نتيجة تفاعل الأحزاب السياسية مع المجتمع، فتنشأ توقعات اجتماعية نتيجة عمل الأحزاب الميدانية التي يقوم بها أعضاء الحزب والمنتخبون، ومن خلال التفاعل مع الناس، يقوم الحزب بجمع وجهات نظرهم ومشاكلهم، وطرح توصيات وحلول لها في برامجهم السياسية خلال الانتخابات تناسب تطلعات الجماهير وتوقعاتهم. فالجدال السياسي الذي تقدمه الأحزاب السياسية يحد من احتمالات حدوث العنف والصدامات والمجابهات العنيفة في المجتمع، لتستبدل من خلال الأحزاب بتبادل الأفكار والحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتميز بالشفافية ويعكس آمال الناس بعمل الأحزاب وتمثيلها لهم في الانتخابات لاسيما في المجتمعات التي كانت تعاني من النزاعات، وهكذا تصبح الأحزاب مسرحاً للحوار الوطني الذي يقوم على تبادل الأفكار وإيصالها للحكومة بشكل منظم ومؤسساتي بعيداً عن الفوضى والفردانية.[11]

أدوار الأحزاب متنوعة وتختلف باختلاف الوضع السياسي ودرجة الاستقرار في المجتمع، ففي المجتمعات المستقرة يتركز دور الأحزاب السياسية بصورة أكبر في السعي للمشاركة السياسية وتأهيل الكوادر والنخب السياسية وتزويدهم بالمعرفة لتولي المناصب والمسؤوليات. بالإضافة إلى توجيه الرأي العام ومراقبة الأداء الحكومي. أما في المجتمعات الخارجة من النزاعات تبقى الأحزاب السياسية معنية بهذه الأدوار إلا أن درجة الاستقرار السياسي في المجتمعات الخارجة من النزاعات تؤثر في أدوار الأحزاب فيمكن للأحزاب السياسية أن تعمل كمؤسسة للحوار الوطني، وتجميع المصالح المتباينة.

إلى جانب مراقبة الأداء الحكومي ومحاولة إصلاح الأخطاء بحلول مقدمة من خبراء ومختصين. كما تقوم الأحزاب بتهيئة المجال الاجتماعي الذي يساهم في مرونة عمل الدولة وتوفير المساحة الاجتماعية الواعية التي تتفاعل مع الإجراءات الحكومية سواء بالنقد أو الإشادة دون فوضى أو عنف.

ثالثاً: النظم الحزبية والتعددية السياسية:

يقسّم **موريس دوفرجيه** النظم الحزبية، من حيث عدد الأحزاب وطبيعة التنافس بينها، إلى ثلاثة أنماط أساسية هي: **نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب**. ويُعد نظام التعددية الحزبية، وفق هذا التصنيف، النظام الذي توجد فيه عدة أحزاب سياسية تتنافس فيما بينها على الوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار السياسي، بحيث لا تنفرد قوة حزبية واحدة بالتمثيل السياسي، ويرى دوفرجيه أن تعدد الأحزاب لا يرتبط بمجرد وجود عدد كبير من الأحزاب، وإنما يتأثر بعوامل انتخابية واجتماعية وسياسية، وأن النظام متعدد الأحزاب يعكس تعدد القوى والاتجاهات

[11] International IDEA, *Political Party Dialogue: Important for Sustainable Peace, Democracy and Development*, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2013.

السياسية داخل المجتمع، ويتيح تمثيل مصالح وفئات سياسية واجتماعية متنوعة، إلا أنه قد يؤدي في بعض الحالات إلى تعدد القوى داخل البرلمان وصعوبة تشكيل حكومة مستقرة.[12]

يرى **جيوفاني سارتوري** أن تصنيف النظم الحزبية لا ينبغي أن يقوم على مجرد عدّ الأحزاب الموجودة في النظام السياسي، وإنما يجب أن يأخذ في الاعتبار عدد الأحزاب ذات الصلة السياسية، وطبيعة التنافس فيما بينها، والمسافة الأيديولوجية التي تفصل بينها. وانطلاقًا من ذلك، ميز سارتوري بين عدد من الأنماط الحزبية، من بينها **التعددية المحدودة والتعددية المستقطبة،** ويشير إلى أن النظام ذا التعددية المحدودة يتسم بوجود عدد محدود من الأحزاب ذات الصلة، مع بقاء التنافس السياسي ضمن إطار يمكن أن يسمح بالتعاون وتشكيل الحكومات الائتلافية، ولا تكون المسافة الأيديولوجية بين القوى الأساسية كبيرة بالدرجة التي تعوق التنافس الديمقراطي أو التعاون السياسي. أما عندما يزداد عدد الأحزاب ذات الصلة، ويترافق ذلك مع اتساع المسافة الأيديولوجية بينها، فإن النظام يقترب من نمط التعددية المستقطبة، حيث تصبح المنافسة أكثر تعقيدًا، وقد تنتقل من التنافس نحو مركز الطيف السياسي إلى التنافس باتجاه الأطراف.[13]

المشكلة لا تكون بالتعددية السياسية بقدر ما تكون بكيفية التعددية السياسية، فازدياد عدد الأحزاب في البرلمان أو في المجتمع لا يعني وجود فضاء سياسي سليم ومجال عام مستقر، بل قد يؤدي إلى زيادة التجزؤ والاستقطاب وصعوبة بناء توافقات حكومية، ويحد من مرونة العمل الحكومي. وعلى النقيض فإن المجتمع من دون أحزاب يعني فقدان الناس المجال المؤسسي العلني للتعبير عن مطالبهم، مما يدفعهم للنزول إلى الساحات والطرقات للمناداة بمطالبهم، أو الذهاب إلى التجمعات السرية وغير المنظمة مما يؤدي إلى فقدان الاستقرار في المجتمع.

رابعاً: الإطار القانوني للأحزاب السياسية:

ينظم **قانون الأحزاب السياسية** في الدول المجال العام الذي تعمل به الأحزاب، وعلاقتها بالسلطات، وشكل التعددية السياسية والتنافس بين الأحزاب، والتنظيم الداخلي للحزب السياسي، والشفافية المالية فيما يتعلق بمصادر التمويل، والرقابة على الأحزاب وحلها وفق القانون.

تشترط بعض الدول مثل إستونيا وجود 500 عضو عند تأسيس وتسجيل الحزب وفق تعديلات قانون الأحزاب السياسية عام 2014 التي أقرها البرلمان الإستوني، وذلك بعد أن كان القانون الصادر عام

---

[12] دوفيرجيه، موريس، مرجع سابق، ص 216.

[13] Giovanni Sartori, *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis,* Cambridge: Cambridge University. Press, 1976.

1998 يشترط وجود 1000 عضو عند تأسيس الحزب[14].بالإضافة إلى الأردن، حيث يحدد قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 حدًا أدنى لعدد الأردنيين الراغبين في تأسيس الحزب؛ إذ يحق لما لا يقل عن 300 أردني التقدم بطلب خطي لتأسيس الحزب. كما يشترط القانون عقد مؤتمر تأسيسي للحزب خلال مدة محددة، على ألا يقل عدد المؤسسين عند انعقاد المؤتمر عن 1000 شخص، وأن يكون المؤسسون مقيمين في ست محافظات على الأقل، بواقع لا يقل عن 30 مؤسسًا من كل محافظة. كما يشترط ألا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا عن 20% من المؤسسين، وألا تقل نسبة النساء عن 20%، وأن يكون من بين المؤسسين شخص واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة .[15]

وتقوم بعض الدول بوضع **عتبة انتخابية** للحصول على تمثيل في البرلمان، فألمانيا على سبيل المثال تشترط حصول الحزب على 5% من أصوات القوائم على المستوى الاتحادي للمشاركة في توزيع المقاعد البرلمانية، مع وجود استثناءات محددة، مما يحد من التشتت الحزبي وتحقيق استقرار برلماني، شريطة ألا تحدد عند مستوى مرتفع يحول دون تمثيل الاتجاهات السياسية والاجتماعية ذات الاعتبار.

كما ينبغي على الإطار القانوني للأحزاب أن يضع ضوابط تضمن ممارسة العمل الحزبي ضمن قواعد التعددية السياسية والمنافسة السلمية، وتحول دون تأسيس الأحزاب أو ممارستها لنشاطها على أسس تمييزية أو إقصائية، سواء كانت هذه الأسس عرقية أو مناطقية أو طائفية.

كما أن الحزب ينبغي أن يقوم على برنامج سياسي واضح، قائم على مجموعة من الأفكار والمبادئ التي يسعى إلى تحقيقها بالوسائل السياسية والمؤسساتية، وأن يحظر عليه إنشاء تشكيلات مسلحة أو ممارسة العنف خارج المؤسسة، بحيث يبقى نشاطه محصوراً في المجال السياسي والمؤسساتي ووسائل التعبير والمنافسة المشروعة.

ويمكن لقانون الأحزاب السياسية في سورية أن يستفيد من التجارب المتنوعة لتنظيم النظام الحزبي والمشاركة السياسية في سورية بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي والسياسي السوري، بحيث تبنى الأحزاب السياسية على أساس وتمثيل جماهيري حقيقي، وتوفير مساحة لجميع الأحزاب السياسية دون حدوث تواجد حزبي مفرط، يؤدي إلى تشتت وتجزؤ حزبي في السياسة.

---

[14] RSaarts, T. (2015). *Persistence and decline of political parties: the case of Estonia*. Tallinn University. ResearchGate.

[15] الهيئة المستقلة للانتخاب. (2022). *قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022*.

السياق التاريخي للأحزاب السياسية السورية

لا تعد الأحزاب السياسية ظاهرة طارئة على الحياة السياسية السورية، فالأحزاب السياسية السورية تمتد جذورها منذ أيام الدولة العثمانية، عندما تشكلت **جمعية النهضة العربية** في إسطنبول عام 1906م، ثم نشطت بشكل علني في دمشق بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908م، وتبلورت **الجمعية العربية الفتاة** في باريس عام 1911 وأعلنت الجمعية استمرار نشاطها فيما بعد باسم حزب الاستقلال العربي عام 1919، وظهرت أيضاً **الجمعية الإصلاحية الدمشقية** التي طالبت بقدر من الحكم الإداري والحرية الاقتصادية، وغيرها من الحركات والأحزاب.

وبعد الحرب العالمية الأولى التي انتهت بانتهاء الدولة العثمانية عام 1918م، ظهرت أحزاب في عهد الملك فيصل أبرزها **حزب العهد السوري** الذي تألف من ضباط عسكريين سوريين كانوا في الجيش العثماني ثم انضموا للثورة العربية، وكانت أهداف الحزب بناء جيش وطني قوي وحماية استقلال البلاد.[16]

ثم جاء الانتداب الفرنسي عام 1920م، وكان للأحزاب دور مهم في هذه المرحلة، فبرز **حزب الشعب** الذي أسسه عبد الرحمن الشهبندر، مع مجموعة من المثقفين السوريين في 5 حزيران/ يونيو عام 1925، وكان من أبرز التنظيمات الوطنية المعارضة للانتداب الفرنسي، ودعا إلى استقلال سوريا ووحدتها، وارتبط نشاطه بالحركة الوطنية والثورة السورية الكبرى، وطالب الحزب بالاستقلال التام عن فرنسا، ورفض تقسيم سورية، وطالب بإقامة نظام دستوري، بالإضافة إلى مواقفه بدعم الثورة السورية الكبرى عام 1925م.

وبرزت **الكتلة الوطنية** خلال عشرينيات القرن العشرين بوصفها ائتلافًا سياسيًا وطنيًا جمع عددًا من الشخصيات والقوى المناهضة للانتداب الفرنسي، وكان من أبرز رموزها هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو ثم شكري القوتلي وجميل مردم بيك وفارس الخوري وغيرهم. وحدت الكتلة الوطنية النخب السورية، واتخذت أسلوب النضال الدبلوماسي والبرلماني، مع الحفاظ على الضغط الشعبي من خلال الإضرابات والمظاهرات، والتي كان أبرزها الإضراب الستيني عام 1936م، وأدى هذا الإضراب إلى الدفع باتجاه المفاوضات مع الوفد السوري الذي أرسلته الكتلة الوطنية برئاسة هاشم الأتاسي وجميل مردم بيك وفارس الخوري، وتوصلت المفاوضات إلى معاهدة عام 1936م، التي نصت على مسار نحو الاستقلال، إلا أن عدم تصديقها فرنسياً حدّ من تنفيذها.

---

[16] فرزات، محمد حرب. (2019). *الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها 1908–1955*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بالإضافة إلى بروز الأحزاب السياسية الوطنية التي طالبت بالاستقلال ووحدة سورية، برزت أحزاب سياسية لها طابع فكري مثل **الحزب القومي السوري الاجتماعي** الذي أسسه أنطون سعادة عام 1932م، والذي كان أبرز أفكاره تتمحور الأمة السورية ولها حدودها الطبيعية، ولكنه حظر من قبل الانتداب الفرنسي، ثم عاد نشاط الحزب بعد الاستقلال، ودخل الحزب في صدامات سياسية وعسكرية مع أنظمة الحكم السورية، وارتبط اسمه بمحاولات وتحركات انقلابية مثل انقلاب 1949 .

إلى جانبه ظهر **الحزب الشيوعي السوري**، تعود جذور الحزب الشيوعي السوري إلى تأسيس تنظيم شيوعي في بكفيا بلبنان في 28 تشرين الأول/أكتوبر عام 1924، باسم حزب الشعب، قبل أن يتطور اسمه وتنظيمه لاحقًا إلى الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، ضم ناشطين يساريين ثم تولى قيادته خالد بكداش في ثلاثينيات القرن العشرين، وارتكز الحزب إلى الفكر الماركسي – اللينيني، ودعا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومناهضة الاستعمار، وحقق إنجازاً سياسياً بانتخاب خالد بكداش عضواً في البرلمان السوري عام 1954م، ليكون أول شيوعي يصل إلى البرلمان في العالم العربي. تعرض الحزب لاحقاً لانقسامات داخلية إلا أنه قدم رؤية لتحقيق المساواة الاقتصادية والسياسية بين المواطنين.

وبعد استقلال سورية 1946م، كانت الأحزاب السياسية محوراً أساسياً في الحياة السياسية، حيث ظهر **الحزب الوطني** الذي تأسس 1947م، وكانت دمشق مركز رئيسي للحزب، وأبرز قادته شكري القوتلي وجميل مردم بيك، وفارس الخوري، ولطفي الحفار، وكانت أهم الأفكار الدفاع عن استقلال سورية وسيادتها، ودعم النظام البرلماني والدستور والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وكان من أبرز الفائزين بانتخابات 1947م، وتعرض للاهتزاز بعد انقلاب حسني الزعيم 1949م، ثم عاد بعد سقوط حكم حسني الزعيم، لكن نفوذه تراجع بعد صعود التيارات القومية العسكرية في الخمسينيات.

برز **حزب الشعب السوري،** وكان الحزب الوطني وحزب الشعب من أبرز القوى التي نشأت في سياق إعادة تشكل الكتلة الوطنية وانقسامها بعد الاستقلال، وكان حزب الشعب قد تأسس عام 1948م في حلب، ومن أبرز قادته ناظم القدسي، ودافع الحزب عن النظام البرلماني واللامركزية الإدارية واقتصاد السوق، وأصبح أحد أكبر الأحزاب السياسية في البرلمان، وتعرض للملاحقة السياسية بعد انقلاب أديب الشيشكلي، وعاد للحياة السياسية في عام 1954م.

وفي الوقت نفسه، أخذت الأحزاب ذات التوجه القومي العربي والاشتراكي في التوسع، وفي مقدمتها **حزب البعث العربي** الذي تأسس رسميًا عام 1947، ورفع شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية، وسعى إلى بناء مشروع قومي عربي يتجاوز حدود الدولة القطرية. كما برز **الحزب العربي الاشتراكي** بقيادة أكرم الحوراني، الذي ركز بصورة خاصة على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والإصلاح الزراعي وتوسيع

مشاركة الفئات الريفية في الحياة السياسية. وفي عام 1952 اندمج الحزب العربي الاشتراكي مع حزب البعث العربي، ليشكلا **حزب البعث العربي الاشتراكي**.[17]

وإلى جانب التيارات القومية والاشتراكية، برز **التيار الإسلامي السياسي** من خلال جماعة الإخوان المسلمين في سورية، التي تأسست عام 1945 وكان من أبرز قادتها **مصطفى السباعي**. وشاركت الجماعة في الحياة العامة والبرلمانية، وطرحت مشروعًا سياسيًا يستند إلى المرجعية الإسلامية مع التركيز على قضايا المجتمع والأخلاق والعدالة الاجتماعية. وقد تمكنت من الوصول إلى البرلمان والمشاركة في المؤسسات السياسية خلال مرحلة التعددية، وهو ما جعلها جزءًا من المشهد الحزبي والسياسي السوري قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة.

توقفت الحياة السياسية الحزبية المستقلة في سورية عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، ودُفعت الأحزاب إلى حلّ تنظيماتها أو وقف نشاطها العلني، مع تفاوت في مواقفها من ذلك.

وبعد انتهاء الوحدة وانفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة في 28 أيلول/سبتمبر 1961، استؤنفت التعددية الحزبية إلى الحياة السياسية السورية، وأجريت انتخابات نيابية في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. ومثلت انتخابات 1961 عودة واضحة للمنافسة البرلمانية بين عدد من القوى السياسية، من أبرزها حزب الشعب الذي حصل على 33 مقعداً والحزب الوطني الذي حصل على 21 مقعداً وجماعة الإخوان المسلمين التي فازت بعشر مقاعد، إضافة إلى المستقلين الذين حصلوا على 62 مقعداً، ولكن صلاح الدين البيطار، ومعه بضعة مرشحين بعثيين بارزين فشلوا في الفوز بمقاعد[18] إلا أن الحزب حصل على 15 مقعد في البرلمان، وهو ما عكس تعدد الاتجاهات السياسية في المجتمع السوري وحالة الاستقطاب السياسي والفكري. إلا أن هذه التجربة التعددية بقيت قصيرة الأمد، في ظل استمرار عدم الاستقرار السياسي وتزايد تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وتصاعد التنافس بين القوى المدنية والعسكرية والقومية والاشتراكية.

وفي 8 آذار/مارس 1963 تمكن حزب البعث العربي الاشتراكي، بالتعاون مع مجموعة من الضباط والقوى السياسية والعسكرية المتحالفة معه، من الوصول إلى السلطة من خلال انقلاب عسكري، وبذلك انتهت عمليًا المرحلة القصيرة من التعددية البرلمانية التي أعقبت الانفصال، ومنذ ذلك التاريخ بدأ النظام السياسي السوري يتحول من نظام يقوم على التنافس بين الأحزاب إلى نظام يقوم على هيمنة حزب سياسي واحد على مؤسسات الدولة والمجال السياسي، مع تراجع قدرة الأحزاب المنافسة على العمل السياسي المستقل.

---

[17] حنا، عبد الله. (2018). صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

[18] الأتاسي، نشوان. (2015). *تطور المجتمع السوري 1831–2011*. أطلس للنشر والتوزيع. ص228.

وتعزز هذا الاتجاه بعد وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970، ثم تأسيس **الجبهة الوطنية التقدمية** عام 1972، التي ضمت حزب البعث وعددًا من الأحزاب المتحالفة معه. وعلى الرغم من استمرار وجود عدد من الأحزاب داخل إطار الجبهة، فإنها لم تكن تتمتع بمستوى التكافؤ السياسي نفسه مع حزب البعث، الذي احتفظ بموقع الحزب المهيمن داخل النظام السياسي.

وبذلك انتقلت سورية من مرحلة التعددية الحزبية التنافسية التي عرفتها - خصوصاً في مرحلة ما بعد الاستقلال - إلى نموذج من التعددية المقيدة أو التعددية تحت هيمنة حزب واحد، حيث استمر وجود عدد من الأحزاب بصورة قانونية، لكن ضمن حدود النظام السياسي الذي قاده حزب البعث.[19]

بعد اندلاع الثورة السورية في آذار 2011م، برزت تكتلات وأحزاب سياسية في المشهد السوري، بلغ عدد الأحزاب السياسية حوالي 92 حزباً. مقارنة بحوالي 42 حزباً قبل عام 2011م، وتنوعت اتجاهات هذه التيارات بين الأحزاب الشيوعية، والقومية السورية، والمحافظة أو الإسلامية، والقومية الكردية، والآشورية والسريانية، والأحزاب الديمقراطية والليبرالية، والأحزاب القومية التركمانية، وهذا ما يعكس الانفجار الحزبي الكبير الذي شهدته الساحة السياسية السورية.[20]

حضرت الأحزاب السياسية السورية في المراحل التاريخية المختلفة لسورية، ومثلت الأحزاب أيديولوجيتها ومطالب المجتمع السورية التي قامت بتأطيرها وتنظيمها ضمن برامجها السياسية، وحافظت الأحزاب على تواجدها في السياسة السورية، على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي عانت منها سورية نتيجة الانقلابات التي قامت بها المؤسسة العسكرية، ومن ثم تجميد الأحزاب السياسية في مرحلة الوحدة مع مصر عام 1958م، ثم مرحلة الهيمنة وإغلاق المجال العام في عهد حزب البعث، وتراجع استقلالية الأحزاب المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية بحيث أصبح نشاطها السياسي محكوماً إلى حد كبير بالإطار الذي فرضه النظام السياسي القائم، مما أدى إلى إغلاق المشاركة السياسية الفعلية أمام السوريين لعقود.

وشهد النشاط الحزبي بعد اندلاع الثورة السورية 2011م تقدماً كبيراً، فبرزت العديد من الأحزاب والجماعات السياسية التي استندت إلى مطالب الثورة السورية. ومن الملاحظ عودة قسم الأحزاب السياسية إلى اعتماد الهويات الفرعية كأساس للعمل الحزبي مما يعكس الشعور بعدم التمثيل السياسي الذي كان يلاحق فئات مختلفة من الشعب السوري. أن التجربة الحزبية السورية بعد الثورة ساهمت بشكل كبير في المشاركة السياسية خلال الثورة، إلا أن تلك المرحلة عانت من التجزؤ الحزبي المفرط. كما أن العديد من الأحزاب لم تستمر واختفت لأسباب عديدة.

---

[19] ديب، كمال. (2011). تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف *2011*. دار النهار للنشر.

[20] علوان، وائل، والحسن، رياض. (2024). الأحزاب السياسية في سورية *1924–2024*. مركز جسور للدراسات.

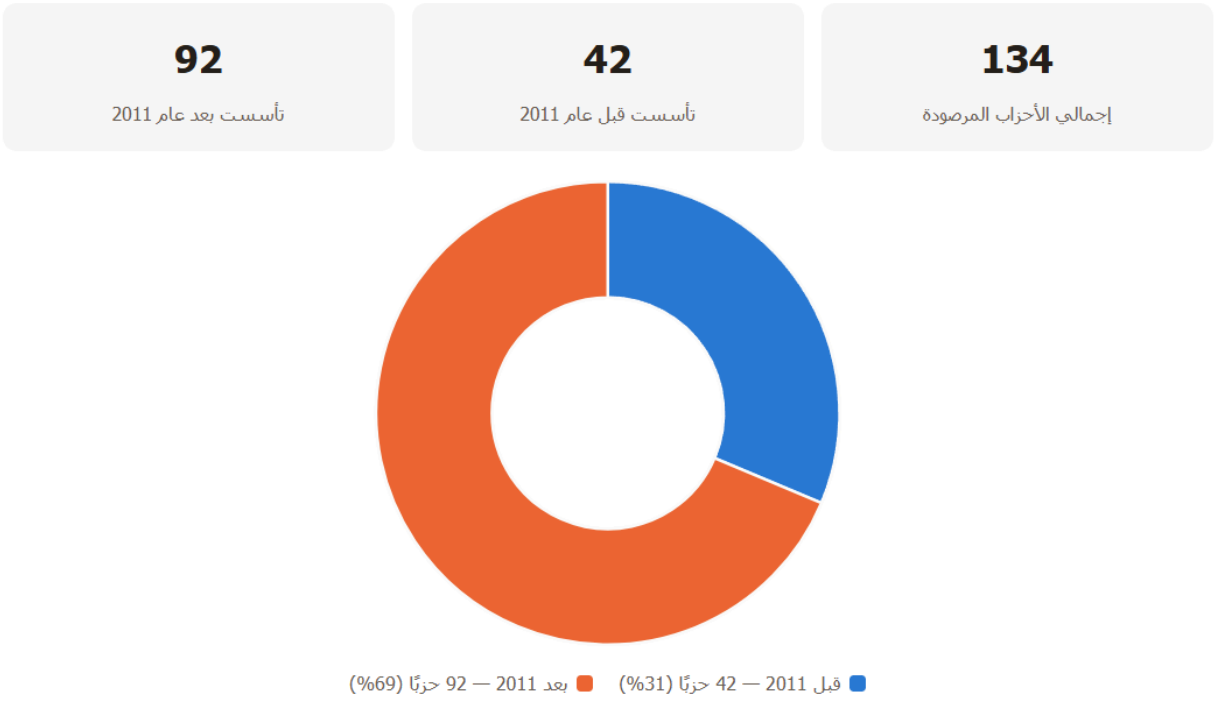

رسم بياني اعتمد على كتاب "الأحزاب السياسية في سورية 1924–2024 "الصادر عن مركز جسور للدراسات.

تحديات الأحزاب السياسية السورية والتعددية السياسية بعد سقوط نظام الأسد

يُظهر استعراض التطور التاريخي للأحزاب السياسية في سورية أن موقع الأحزاب وطبيعة دورها ارتبطا بصورة مباشرة بطبيعة النظام السياسي القائم، فتراوحت التجربة السورية بين مراحل اتسمت بالتعددية والمنافسة السياسية، ومراحل تراجعت فيها استقلالية الأحزاب نتيجة هيمنة حزب سياسي واحد على الحياة السياسية.

ومع التحولات السياسية التي شهدتها سورية بعد سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في تنظيم الحياة الحزبية وموقع الأحزاب داخل النظام السياسي الجديد، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الانتقالية ويضمن مشاركة سياسية منظمة وقادرة على تمثيل المصالح المختلفة في المجتمع. وينتقل البحث في الفقرات القادمة من استعراض التجربة التاريخية للأحزاب السورية إلى بحث الإطار الذي يمكن أن تنتظم من خلاله الأحزاب ودورها في الحياة السياسية خلال المرحلة الانتقالية.

بعد سقوط نظام الأسد في 8 ديسمبر/كانون الأول عام 2024م وانتهاء هيمنة حزب البعث، تتطلع فئات الشعب السوري المختلفة لتشكيل أحزاب سياسية تمثل تطلعاتهم وتعكس رؤيتهم عبر البرلمان.

نص الإعلان الدستوري الصادر 13 آذار عام 2025م، على حرية تشكيل الأحزاب السياسية في مادته الـ14: "**تصون الدولة حق المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب على أسس وطنية وفقاً لقانون جديد" و"تضمن الدولة عمل الجمعيات والنقابات"،** أن الإعلان الدستوري أقر مبدأ قيام الأحزاب على أساس وطني وأحال التفصيل إلى قانون خاص جديد، مختلف عن المرسوم التشريعي رقم 100 الصادر عام 2011م. وفي هذا الإطار ينبغي أن ينظم القانون الجديد تشكيل الأحزاب ووظائفها ومبادئها التي يجب أن تقوم عليها، والأطر الدستورية والقانونية التي يجب على الأحزاب احترامها.

وأن تشكيل أول برلمان سوري وعقد جلسته الأولى في 12 تموز/ يوليو 2026، أدى إلى تصاعد الحديث عن الأحزاب السياسية، واختلفت الآراء بين ضرورة وجود الأحزاب السياسية وعدم الحاجة إليها في السياسة السورية، وبرزت تساؤلات عن أدوار الأحزاب السياسية في هذه المرحلة وكيفية انخراط الأحزاب في الحياة السياسية والمجتمع دون أن تؤدي إلى انقسام.

أولاً: معايير إنشاء الأحزاب السياسية:

بالنظر إلى أن الأحزاب السياسية تمثل حلقة وصل أساسية بين المجتمع والدولة، فإن طبيعة تأسيسها وتنظيمها تعد من العوامل المؤثرة في مدى قدرتها على أداء وظائفها السياسية. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية أن تقوم الأحزاب السياسية، بصرف النظر عن اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها، على أسس وطنية جامعة تتيح لمختلف مكونات المجتمع الانخراط في الحياة السياسية ضمن إطار مشترك، بما يحول دون تحول التنظيم الحزبي إلى أداة لإعادة إنتاج الانقسامات المناطقية أو العرقية أو الطائفية أو المذهبية. كما يرتبط ذلك بمبدأ المساواة بين المواطنين، بحيث لا تتضمن النظم الداخلية للأحزاب أو ممارساتها أشكالاً من التمييز على أساس الجنس أو اللون أو أي أساس آخر يتعارض مع مبدأ المساواة في الحقوق السياسية.

وفي السياق ذاته، تكتسب الشفافية في العمل الحزبي أهمية خاصة، ولا سيما فيما يتعلق بالإفصاح عن البرامج والأفكار والمبادئ السياسية ومصادر التمويل وأوجه الإنفاق، مما يساهم في الحد من احتمالات توظيف المال السياسي أو النفوذ الخارجي في الحياة الحزبية، في حين يسهم الكشف عن مصادر التمويل وأوجه استخدامه في الحد من احتمالات توظيف المال السياسي أو النفوذ الخارجي في التأثير في القرار الحزبي أو العملية الانتخابية. ومن ثم، يمكن النظر إلى الشفافية المالية والسياسية بوصفها أحد المرتكزات التي تعزز ثقة المجتمع بالأحزاب وتدعم نزاهة التنافس السياسي.

ويبرز، إلى جانب ذلك، ارتباط العمل الحزبي بطبيعة الوسائل التي يعتمدها في ممارسة نشاطه السياسي؛ إذ إن اقتصار النشاط الحزبي على الوسائل السياسية والمؤسسية والسلمية يمثل أحد الشروط المهمة للحفاظ على الطابع المدني للتنافس السياسي، في حين أن امتلاك الأحزاب أجنحة عسكرية أو تشكيلات مسلحة قد يؤدي إلى نشوء مراكز قوة موازية لمؤسسات الدولة، ويؤثر في مبدأ احتكار الدولة للوسائل المسلحة. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في البيئات السياسية التي تعاني من انتشار السلاح خارج إطار المؤسسات الرسمية، إذ يمكن أن يتحول السلاح المنفلت إلى وسيلة للتأثير في المجال السياسي، سواء من خلال تعطيل اجتماعات الأحزاب، أو التأثير في الحملات الانتخابية.

ولا تقتصر آثار انتشار السلاح خارج إطار الدولة على العملية الانتخابية ذاتها، بل يمكن أن تمتد إلى مستوى الشرعية السياسية للنظام والمؤسسات المنتخبة؛ إذ إن تعرض الناخبين للتهديد أو الضغط للتصويت لصالح جهة معينة، أو تعرض بعض المرشحين للترهيب بما يدفعهم إلى الانسحاب أو الحد من قدرتهم على حرية الاختيار والتعبير السياسي، يؤدي إلى إضعاف حرية الإرادة الانتخابية، وبالتالي التأثير في مدى تمثيل النتائج الانتخابية للإرادة الشعبية الفعلية. كما أن استمرار هذه الممارسات قد يسهم في تراجع ثقة المواطنين بالأحزاب إلى جانب زرع الخوف في المجتمع تجاه المشاركة السياسية والعمل السياسي.

ومن أجل تحقيق توازن بين ضمان الحق في تأسيس الأحزاب ومنع حالة التشظي الحزبي، يمكن للمشرّع أن يشترط حداً أدنى من الأعضاء المؤسسين لقبول طلب تسجيل الحزب، على نحو يضمن أن يكون الحزب قائماً على قاعدة اجتماعية حقيقية، وأن يحقق النظام الحزبي احتواءً استراتيجياً لجميع الأفكار والمكونات في المجتمع، وليس مجرد إطار تنظيمي محدود الأعضاء، وينبغي في الوقت ذاته ألا يتحول هذا الشرط إلى عائق مبالغ فيه أمام حرية التنظيم السياسي أو وسيلة للحد من التعددية الحزبية، كحالة النظام الحزبي في الأردن أو إستونيا.

أما على مستوى التمثيل البرلماني، فيمكن اعتماد عتبة انتخابية تحدد الحد الأدنى من الأصوات التي يتعين على الحزب الحصول عليها للمشاركة في توزيع المقاعد البرلمانية، ويمكن أن تسهم هذه العتبة في الحد من التجزؤ البرلماني وكثرة الكتل الصغيرة، وتعزيز فرص تشكيل أغلبية أكثر استقراراً، على أن تحدد بمستوى متوازن لا يحول دون تمثيل القوى السياسية التي تتمتع بتأييد شعبي حقيقي أو يضعف التعددية السياسية كالتجربة الحزبية والبرلمانية في ألمانيا. وهذه الخطوة تأتي بعد تصميم نظام انتخابي كامل، واستقلال القضاء والهيئات الانتخابية، بالإضافة إلى حرية الإعلام والتنظيم، والإفصاح عن التمويل السياسي. إلى جانب احتكار الدولة للسلاح لضمان سير العملية السياسية بشكل آمن للناخبين وأعضاء الحزب.

ثانياً: التحديات التي تواجه قيام الأحزاب السياسية في سورية

إن قيام الأحزاب السياسية يصطدم بعدة تحديات في سورية منها محاولات إعادة تدوير شخصيات مرتبطة بالنظام البائد، ومحاولة تجاوز هذه الشخصيات الرفض الاجتماعي والانخراط بالعمل السياسي، وتصدر المشهد العام. ولكن يمكن مواجهة هذه المشكلة من خلال طرح قانون للعزل السياسي والذي يعرف بقوانين "التطهير السياسي" التي تمنع أشخاصاً محددين، مرتبطين بنظام سياسي سابق أو أجهزة قمعية أو جرائم جسيمة، من تولي بعض المناصب العامة أو ممارسة أدوار سياسية لفترة محددة، وفق شروط وضمانات قانونية.

والعزل السياسي يحتاج إلى شروط لتطبيقه؛ منها طبيعة العمل الذي كان يقوم به الشخص المعني والمناصب التي كان يتولاها، والجرائم التي قام بها، وأن يحدد القانون المدة التي سيعزله فيها عن الحياة السياسية، وما إذا كانت تلك المدة خمس سنوات أو عشر سنوات أو أكثر على سبيل المثال، وألا يكون العزل قائماً فقط على العضوية في الحزب كما حصل في العراق مع قانون اجتثاث البعث عام 2003، لأن العضوية الحزبية وحدها لا تثبت مسؤولية الشخص عن الانتهاكات، وأن يقوم القانون على المسؤولية الفردية، ودرجة الموقع، وطبيعة الأفعال التي ارتكبها الشخص.

ويمكن تطبيق قانون العزل السياسي عن طريق لجان قضائية مختصة، من قضاة يتمتعون بقدر عال من النزاهة ومختصين قانونيين، وأن يخضع سجل الشخص لمراجعة قضائية مستقلة، وإجراءات قانونية كاملة، لأن العقوبة الجماعية بناءً على عضوية الحزب فقط قد تؤدي إلى فراغ مؤسسي، أو إمكانية حدوث نزاع مجتمعي فيما بعد نتيجة غياب الدرجات المتفاوتة في المساءلة والعقاب مما يؤدي إلى شعور بغياب العدالة.

وعلى الرغم من أهمية التعددية الحزبية في تنظيم المشاركة السياسية وتمثيل المصالح الاجتماعية، فإن تعدد الأحزاب بصورة مفرطة قد يؤدي إلى ظهور تنازعات فكرية وسياسية حادة، وربما يفضي إلى أشكال جديدة من الانقسام داخل المجتمع، ولا سيما عندما تتأسس الأحزاب على هويات أو مصالح متعارضة بدلاً من البرامج السياسية المشتركة، كما يمكن أن يؤدي التشتت الحزبي إلى صعوبة تشكيل حكومات مستقرة، نتيجة تعدد القوى السياسية وتضارب مواقفها، فضلاً عن احتمال تقييد قدرة الحكومة على إنفاذ القرارات بسرعة ومرونة، وهي مسألة تكتسب أهمية خاصة خلال المراحل الانتقالية التي تتطلب قدراً مرتفعاً من القدرة على الاستجابة للمتغيرات السياسية والاجتماعية.

ومن ثم، لا تكمن المسألة الأساسية في مجرد تأسيس الأحزاب السياسية وكثرة عددها، وإنما في طبيعة الأدوار التي تؤديها داخل المجتمع، ومدى قدرتها على تنظيم المشاركة السياسية، وتمثيل المصالح

المختلفة، والمساهمة في بناء التوافق الوطني، فضلاً عن طبيعة علاقتها بالحكومة ومؤسسات الدولة. وفي الحالة السورية، لم تكن الأحزاب السياسية ظاهرة طارئة على الحياة السياسية، بل كانت حاضرة، بدرجات متفاوتة، في مختلف مراحل التاريخ السياسي السوري.

ولذلك فإن حضورها في المرحلة الانتقالية ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره جزءاً من عملية إعادة تنظيم الحياة السياسية، وليس مجرد إضافة عدد جديد من الفاعلين إلى المشهد السياسي، ولا تتمثل المشكلة في التعددية الحزبية بحد ذاتها، وإنما في احتمال تحولها إلى تجزؤ سياسي مفرط قد يصعّب تشكيل أغلبية حكومية مستقرة، ويزيد الحاجة إلى التفاوض المستمر بين القوى السياسية، بما قد يحد من سرعة اتخاذ القرار ومرونة الأداء الحكومي، ويقتضي ذلك تحقيق توازن بين الرقابة السياسية على أداء الحكومة، بوصفها وظيفة أساسية للأحزاب، وبين الحفاظ على قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة بكفاءة، ولا سيما خلال المرحلة الانتقالية التي تتطلب سرعة في الاستجابة للتحديات المتغيرة.

ثالثاً: أدوار الأحزاب السياسية في سورية بعد سقوط نظام الأسد

وفي المرحلة الانتقالية، يمكن أن تتركز أدوار الأحزاب السياسية على:

1. توفير مساحة منظمة للحوار الوطني: وتقريب وجهات النظر بين مختلف مكونات المجتمع، والمساهمة في تحويل الاختلافات السياسية إلى نقاشات وبرامج ومقترحات قابلة للحوار.

   ونظرًا إلى تغييب السوريين عن العمل السياسي وإقصائهم عنه لعقود طويلة، وما نتج عن ذلك من ضعف في الوعي والمعرفة السياسية، تبرز مسؤولية الأحزاب في المرحلة الانتقالية وما بعدها في الاضطلاع بدور أساسي في التنشئة السياسية.

   ويتطلب ذلك تعريف الأعضاء بالنظام السياسي والحزبي والقانوني، وترسيخ مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان واحترام الرأي المختلف، بما يُكسبهم القيم والمعايير الديمقراطية ويسهم في بناء ثقافة سياسية ديمقراطية راسخة.

   ويمكن تحقيق ذلك عبر برامج التثقيف السياسي، والدورات التدريبية، والندوات الحوارية، بما يفضي إلى إعداد كوادر وقيادات حزبية مثقفة وكفؤة، قادرة على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة. كما يضمن استمرار الأحزاب في أداء دورها الوسيط بين المجتمع والدولة، بما يعزز تماسك المجتمع واستقرار الدولة ومؤسساتها.

2. يمكن للأحزاب أن تقوم بالرقابة البناءة تجاه الحكومة: من خلال رصد مواطن الخلل في السياسات العامة، وتقديم بدائل وحلول تستند إلى الخبرة والتخصص، بدلاً من الاقتصار على المعارضة أو النقد السياسي.
3. ينبغي أن تتسم العلاقة بين الأحزاب والحكومة على قدر من التوازن: بحيث تتمكن الحكومة من الاحتفاظ بالمرونة اللازمة لاتخاذ القرارات والتعامل مع التحديات الاستثنائية التي تفرضها المرحلة، من دون أن يتحول ذلك إلى تقييد لدور الأحزاب في الرقابة والمشاركة السياسية.

وبذلك يمكن أن تؤدي الأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية وظيفة تتجاوز التنافس على السلطة، لتصبح إحدى أدوات بناء التوافق السياسي وإدارة الاختلاف داخل المجتمع، بما يساعد على الانتقال من حالة الانقسام والصراع إلى حالة من التنظيم السياسي القائم على الحوار والبرامج والمصالح الوطنية المشتركة.

خلاصة

حضرت الأحزاب السياسية في الحياة السياسية السورية في كافة محطاتها، وقامت بدور محوري في المشهد السياسي السوري، فكانت جزءاً أساسياً من الحراك الاجتماعي والسياسي والثقافي السوري، ومنبراً يجتمع فيه المثقفون السوريون من كافة طبقات المجتمع. وكانت الأحزاب السورية متنوعة فكرياً وإيديولوجياً، ولكن عمل الأحزاب كثيراً ما اصطدم بالواقع غير المستقر الذي نتج عن الانقلابات العسكرية، حتى انقلاب حزب البعث الذي هيمن على المشاركة السياسية والأحزاب السياسية دون أي دور فعلي وحقيقي لها، وتجمدت الحياة السياسية وأغلق المجال العام أمام التنوع السياسي والفكري. وبعد سقوط نظام الأسد في 8 ديسمبر/ كانون الأول وتشكيل البرلمان السوري الأول، عادت مسألة الأحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية والبرلمان تتصدر المشهد وتطرح في المجتمع.

تشير التجربة السورية إلى أن تعدد الأحزاب لا يؤدي بالضرورة إلى عدم الاستقرار، ما دام التنافس محكوماً بقواعد دستورية وقانونية، ومصحوباً بحد أدنى من التوافق حول وحدة الدولة، والسلمية السياسية، وتداول السلطة، وحماية الحقوق. لذلك يتطلب نجاح المرحلة الانتقالية انتقال القوى السياسية من منطق التنافس الصفري إلى منطق التعاون المؤسسي، بما يقدم المصلحة العامة واستقرار مؤسسات الدولة على المكاسب الحزبية الآنية.

وعليه يمكن القول بأن العمل الحزبي يتركز بشكل رئيسي حول السلوك السياسي، سلوك تتحكم به عوامل عدة كالثقافة السياسية والوعي السياسي... إلخ

وتخلص القراءة إلى النتائج التالية:

1. الأحزاب السياسية ليست ترفاً سياسياً بقدر ما تمثل حاجة اجتماعية وسياسية، إذ تسهم الأحزاب في تنمية الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، وتوفر إطاراً مؤسسياً وعلنياً للتعبير عن المصالح والتوجهات السياسية المختلفة. كما أن تنظيم عمل الأحزاب بموجب القانون يتيح تحويل التنافس السياسي من تجمعات غير منظمة أو سرية إلى أطر مؤسسية واضحة.
2. يوفر قانون الأحزاب السياسية إطاراً قانونياً لتنظيم تأسيس الأحزاب وممارسة نشاطها، من خلال وضع مجموعة من الشروط التي تضمن قيامها على قاعدة اجتماعية وسياسية حقيقية، وتحد من ظاهرة التجزؤ الحزبي المفرط التي قد تؤدي إلى تشتيت الرأي العام وإضعاف القدرة على بناء توافقات سياسية. ويمكن أن يتضمن ذلك اشتراط حد أدنى من الأعضاء المؤسسين، وتقديم برنامج سياسي واضح ومتكامل يحدد مبادئ الحزب وأهدافه ووسائل عمله.

3. يسهم تأسيس الأحزاب السياسية على أسس فكرية وبرامج سياسية وطنية جامعة في تعزيز الاستقرار المجتمعي والحد من حدة الانقسامات، من خلال توفير أطر سياسية تستوعب التنوع الاجتماعي وتحوّل الاختلافات في المصالح والرؤى إلى تنافس سياسي منظم، كما يساعد ذلك في بناء خطاب سياسي واجتماعي يتجاوز الانتماءات الجزئية، ويتيح لمختلف مكونات المجتمع المشاركة في الحياة السياسية ضمن إطار وطني مشترك.
4. على المستوى الانتخابي، تقترح الدراسة اعتماد عتبة انتخابية تحدد الحد الأدنى من الأصوات اللازمة للحصول على تمثيل برلماني، بما يحد من التشتت داخل المؤسسة التشريعية، مع ضرورة تحديدها بصورة متوازنة تضمن عدم تحولها إلى أداة لإقصاء الأحزاب الصغيرة أو الحد من التعددية السياسية.
5. قد يؤدي ارتفاع مستوى التنافس والتباين بين الأحزاب السياسية إلى الحد من مرونة الأداء الحكومي، ولا سيما عندما تتعدد القوى المؤثرة في عملية صنع القرار وتتباين أولوياتها ومواقفها السياسية، وقد ينعكس ذلك على سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة، نتيجة الحاجة المستمرة إلى التفاوض والتوافق بين القوى السياسية المختلفة. وتزداد أهمية هذه المسألة خلال المرحلة الانتقالية، التي تتطلب من الحكومة قدرة أكبر على الاستجابة السريعة للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يستدعي تحقيق توازن بين ضمان التعددية والرقابة السياسية من جهة، والحفاظ على قدرة الحكومة على اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات بكفاءة ومرونة من جهة أخرى.